ملخص الدراسة

يعيش العالم بأسره تغيرات وتطوّرات سريعة، يصعب على الانسان متابعتها وفهم حركتها وآليّة عملها واتّجاه سيرها، إذ لا يمرّ يوم إلّا ونسمع عن تطوّر ما قد حدث في المعمورة، وهذا التّطوّر ليس من نوع واحد، بل تتعدّد التّطوّرات بتعدّد المجالات وحقول الحياة، فهناك تطوّر مذهل في العلوم الاجتماعيّة والسّياسيّة كما في العلوم الطّبيعيّة والرّياضيّة، لم يقتصر على شريحة اجتماعيّة معيّنة مثلما كان سائدا في العقود الغابرة من السّنّين، فالسّمة الغالبة لهذا العصر الّذي نعيّشه هي سرعة حركة التّطوّر الّذي تجري فيه.

وأمام هذه الحركة المتلاحقة من التّغيّر والتّطوّر والتّبدّل، من الضّروريّ لكلّ باحث ومحلّل سياسيّ أن يعمل على إدخال تجديدات على بنية المفاهيم في العلوم السّياسيّة انسجاما مع الاوضاع الجديدة، فنحن في فترة من أهم الفترات حاجةً إلى التّجديد والتّشخيص بكيفيّة علميّة ومعمقة وشاملة.

من هنا كانت الحاجّة إلى دراسة الموارد البشرية وتوظيفها في السياسات العامة العراقية، اذ نشأت فكرة الكتابة بهذا الموضوع عن ملاحظة حالة الاستفحال المتزايد لحالات تراجع الموارد البشرية في العراق من ناحية ارتفاع نسب الفقر والبطالة وتدني المستوى المعيشي، فضلاً عن افرازات اخرى تمثلت تراجع الأداء الأمني وتقدم المخاطر الأمنية بدءاً من العام ٢٠٠٥ وصولاً الى دخول تنظيم "داعش" الإرهابي الى الأراضي العراقية في العام ٢٠١٤، وما انتجه من دمار فكري وعمراني اثر بصورة سلبية على أداء السياسات العامة في العراق، فضلاً عن التأثيرات المباشرة في الموارد البشرية العراقية.

فضلًا عن ذلك افرزت حالات التراجع الملحوظة والتي كانت من بواعثها ومسبباتها ما تركه النظام السياسي السابق، فضلاً عن ممارسات الاحتلال الأمريكي للعراق بعد العام ٢٠٠٣، والتي هددت الهويات الثّقافيّة في المجتمع بما حملته وتحمله من أيديولوجيات آلت إلى تشتيت الهويّة الوطنيّة، لذلك ولدت كماً هائلاً من التّحدّيات والاشكاليات الّتي واجهت وتواجه مسيرة الحياة الدّيمقراطيّة في العراق.

وبالتالي تعالج هذه الدراسة في فصلها الأول اهم الرؤى الفكرية والطروحات المعاصرة حول مفهوم السياسات العامة فضلاً عن مفهوم الموارد البشرية، وانتقلت الدراسة في الفصل الثاني لاستعراض واقع الموارد البشرية وتوظيفها في السياسات

العامة العراقية، وهيكلية ومؤسسات صنع السياسات العامة في العراق، وأهم التحديات التي تواجه توظيف الموارد البشرية في السياسات العامة، فضلاً عن ذلك طرحت الدراسة جملة من السياسات والتدابير والسبل الإصلاحية لبعض القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، بغية تعزيز السياسات العامة في العراق والنهوض بالموارد البشرية التي تعتبر ركيزة أساسية وسيادية من ركائز الدول.

في حين وظف الباحث منهج الدراسات الميدانية في الفصل الأخير، اذ قدم استمارة ميدانية تكونت من (١٥) سؤالاً حول موضوع الدراسة، واستهدفت المواطنين في العاصمة بغداد، بغية الاستدلال بلغة الأرقام والوصول الى اهم النتائج التي من الممكن ان تعزز ما تطرحه هذه الدراسة من معالجات وحلول وتوصيات الى صناع القرار والنخبة الاكاديمية في العراق.